

تعليم اللغة العربية الإلكتروني (نحو نظرية جديدة)

إعداد

الدكتور دوكوري ماسيري

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

جامعة المدينة العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليم اللغة العربية الإلكتروني (نحو نظرية علمية جديدة)

الحمد لله، ثم الصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تعددت المؤتمرات المحلية والدولية حول دراسة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال التعليم، وذلك تلبية لذلك التطور الهائل والسريع الذي يشهده العالم في هذا المجال، وما صاحبه من انفجار للمعرفة، وسهولة تناولها، وإمكانية نشرها، مع كسر الحدود الزماني والمكاني. أضف الى ذلك التزايد الهائل في أعداد الطلاب، وحاجات البلدان والحكومات، وما تبع ذلك من تكاليف وأعباء مالية لا قبل لها عند كثير من بلدان العالم.

فكان لا بد من توجيه جهود العلماء إلى البحث، والتنقيب عما استحدث في مجال تسخير تقنية الاتصالات والمعلومات لسد ذلك العجز الناشئ عن النمو المطرد في المجتمع الدولي؛ وما يقيام هذا المؤتمر الدولي (المؤتمر الذي احتضنته جامعة "مالايا" في ماليزيا) إلا تلبية لذلك، وتشجيعاً للباحثين في إضافة جديدة في بساط البحث العلمي العربي المعاصر، وهو مؤتمر قام على أنقاض سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أقيمت في العالم الإسلامي؛ من أجل الإفادة من نتائج تقنية المعلومات والاتصالات في مجال تعليم اللغة العربية.

فاقتضت مشاركتي - في تقديم بحث في هذا المؤتمر - الرجوع إلى تلك البحوث القيمة الملقاة في تلك المؤتمرات فوجدت - حسب اطلاعي - أن طبيعة تلك البحوث - في الغالب - كانت مرتكزة على جانب المنهج وطرق تدريس اللغة العربية والوسائل التعليمية باستخدام التقنية؛ وهذا الجانب مهم، لكنه يتعلق بالجانب التربوي في العملية التعليمية للغة العربية، التي شملتها دراسة متطورة ووصلت إلى نتائج قيمة لتطوير هذا الجانب وتحسينه، وأما الجانب العلمي اللغوي فقد قل حظه في المؤتمرات والبحوث، والأحرى أن تكثف الجهود في

البحث عنه وتطويره وإعطائه الأهمية.

ولعلّ هذا البحث هو محاولة متواضعة للفت نظر ذوي النباهة ورجال البحث إلى ضرورة إعطاء البعد العلمي اللغوي حجمه الحقيقي، وتكثيف الجهود في دراسة حيثياته ومدى تحقيق استخدام تقنية المعلومات في بناء المحتوى العلمي للغة العربية الذي يعد المنطلق الأساسي والهدف الأخير في تعليم اللغة للناطقين بغيرها؛ ومن هنا ظهرت الحاجة إلى استخدام: "نحو نظرية علمية جديدة"؛ لأن البعد التربوي المنهجي في عملية استخدام التقنية لتعليم اللغة العربية -رغم أهميته، ورغم ما أعطي من حجم في محاور المؤتمرات- مبنيٌّ ومعتمدٌ على البعد العلمي اللغوي، والعناية بالوسيلة دون -أو أكثر من- الغاية، قد تفقد الوسيلة، المصداقية والنقد السليم.

وقد يكون التقليل من البحث في هذا المجال ناتجاً من عدم وضوح المسار العلمي وأبعاده ودوره في عملية تعليم اللغة عند بعض الباحثين؛ إذ إنّ جلهم من المتخصصين في تكنولوجيا التعليم، أو في تصميم البرامج الدراسية أو طرق تدريس اللغة العربية كلغة ثانية، أو نحو ذلك من التخصصات التربوية، فأغفل كثيراً الجانب العلمي الذي يتعلق بحقيقة اللغة العربية المستهدفة في تعلّمها وتعليمها؛ ولهذا أناشد بتلك الجهود التي بذلها مركز ملك عبد العزيز في مؤتمره الدولي الثاني؛ حيث وجّه بعضاً من محاوره إلى العناية بالمحتوى العلمي للغة العربية، كما أنه قد تبين -في هذا المؤتمر الذي حضره الخبراء والمتخصصون- الحاجة إلى نمط جديد ونظرية متطورة في مجال البحوث التقنية والاتصالية واستخدامها في التعليم اللغوي؛ كما ندرك ذلك في تلك الكلمة التي قالها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (رئيس المجمع الجزائري للغة العربية): "تحمل اللغة أفكاراً ونظرات إلى هذا العالم تخص من ينطق بها، ومجموعها يكوّن هويتهم ... إلا أن الهوية بدون تميّز في الإبداع قد يجعلها تنغلق على نفسها وتتوقع ... أما وسائل التحقيق لهذا فأنجعها عندنا -هو ما سيصير- هو المرجع المكمل لكل تكوين، والمرجع الأساسي لكل علم وثقافة؛ ألا وهو: الانترنت

العربي؛ وهو ما يسمى بـ"الذخيرة العربية"، والهدف منه هو أن يُجيب عن أي سؤال يلقيه عليه ... في ميدان العلوم والفنون والتكنولوجية وكذلك التراث باللغة العربية ... وقد صار هذا المشروع حقيقة إلا أنه يحتاج أن تتضافر فيه الجهود لينضج ويكتمل. وبه سيكون المحتوى الرقمي العربي قريباً أو مساوياً للمحتوى الإنكليزي كماً وكيفاً. ولهذا المشروع علاقة بالحاسوبيات واللسانية خاصة؛ وهو ميدان سيغطي مساحة كبيرة من الاهتمامات العلمية ويتطلب اللجوء إلى نظرية خاصة بالعربية ولهذا ندعو الباحثين العرب إلى الالتفات إلى النظريات العربية في تحليل اللغة والاهتمام بها...⁽¹⁾.

وقال الدكتور أحمد طنطاوي (كبير موظفي تقنية المعلومات للمشاريع الضخمة في شركة أي بي أم): "عن طريق معالجة اللغة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات تسهيل العديد من الأساليب المبتكرة لدعم مختلف الأنشطة المتصلة بالتراث الثقافي..."⁽²⁾.

وأما خطة البحث فهي على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم وأبعاد تعليم اللغة العربية الإلكتروني.

1.1 المفاهيم ومشكلات التحديد.

2.1 أبعاد تعليم اللغة الإلكتروني.

1.2.1 البعد العملي.

2.2.1 البعد التربوي المنهجي.

3.1 تحديد مسار التعليم الإلكتروني:

الفصل الثاني: بناء المحتوى اللغوي

(1) ينظر الرابط : <http://www.kacst.edu.sa/ar/about/media/news/Pages/news24.aspx>

(2) ينظر الرابط نفسه.

1.2 محتوى تركيب اللغة:

1.1.2 مشكلات تحديد ماهية التركيب.

2.1.2 منهج تحليل مكونات التركيب.

2.1.2 منهج النحو الإلكتروني.

2.2 محتوى ألفاظ اللغة.

1.2.2 منهج حصر المعطيات اللغوية.

2.2.2 مصادر المعطيات اللغوية.

3.2 محتوى أنظمة التركيب.

الفصل الثالث: نتائج "منهج النحو الإلكتروني":

1.3 نتائج متعلقة بألفاظ اللغة ودلالاتها:

1.1.3 تمييز الألفاظ المهملة من المستعمل.

2.1.3 معرفة تاريخ استخدام الألفاظ وتطور دلالاتها عبر التاريخ.

3.1.3 التصحيح اللغوي للألفاظ.

2.3 النتائج المتعلقة بالجانب النحوي:

1.2.3 التصحيح النحوي.

2.2.3 سهولة الوصول إلى نظام التركيب.

3.2.3 نقد منهج المدارس النحوية، وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بها.

3.3 النتائج المتعلقة بالجانب المنهجي:

وأما المنهج المتبع في هذا البحث فهو منهج وصفي استقرائي تحليلي، والجمع بين

هذه المناهج كلها جاء نتيجةً لطبيعة البحث، والنتيجة التي نسعى وراء تحقيقها فيه.

الفصل الأول: مفاهيم وأبعاد تعليم اللغة العربية الإلكتروني

1.1 المفاهيم ومشكلات التحديد:

لمناقشة أي موضوع علمي بطريقة احترافية وموضوعية، يجب تحديد مفهومه بدقة متناهية؛ حتى يتسنى الوصول إلى النتائج المرجوة؛ وليس الأمر في ذلك منحصرًا على بيان الأداة والأساليب التي بها تستخدم النتائج العلمية في العالم الخارجي؛ حيث لا يمكن -بمجال من الأحوال- تصور تعليم إلكتروني (النتيجة) لأي لغة من اللغات من دون معرفة الحقيقة العلمية للمعطيات اللغوية بطريقة صحيحة؛ إذ هي النواة الأساسية التي تمثل المقدرة اللغوية عند البشر. وأما مناقشة النتائج ووسائل إثباتها في ذهن المتعلم (المنهج) فهي بمثابة مناقشة الأداء الطبيعي الذي يتمتع به الإنسان؛ وذلك إذا قلنا بالتقسيم الثنائي الذي جاء به العالم اللغوي الأمريكي "نعوم تشومسكي" (Noam Chomsky)⁽¹⁾؛ حين ميز بين القدرة اللغوية الطبيعية الكامنة أو المبرمجة في عقل الإنسان (competence)، وبين الأداء اللغوي "Performance"⁽²⁾.

وهذا يعني أنه -في سبيل صناعة نظام إلكتروني دقيق لتعليم اللغة- يجب علينا قبل التفكير في وسائل التعليم وطرق التدريس أن نركّز على كشف الجهاز الذي يحكم قواعد اللغة؛ عن طريق نظام برمجة المعطيات اللغوية القادر على كشف المقدرة اللغوية الكامنة عند الإنسان، والمستخلص من أصول التفكير اللغوي، وأدلة بناء المعطيات اللغوية؛ وعليه ستكون

(1) نوام أو نعوم تشومسكي، باحث لغوي ومفكر أمريكي معاصر ولد في مدينة فيلادلفيا عام 1928، وما يزال مدرسا بمعهد مساتشوستين (MIT) إلى وقتنا الحاضر، وهو مؤسس نظرية النحو التحويلي (Transformational generative grammar). ينظر: معجم الألسنية الحديثة: ص16، والألسنية (ميشال زكريا): ص360.

(2) ينظر: Chomsky, Syntactic structures, p 20-21 The Hague: Mouton1957 والكتاب منشور في الرابط: http://books.google.com.my/books?id=a6a_b-CXYAkC&dq=chomsky+syntactic ، وينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين (د.عبد الله أحمد جاد الكريم): ص242، وفي فلسفة اللغة (د. محمود فهمي زيدان): ص142.

نظم البرمجة بمثابة حدس⁽¹⁾ أو السليقة اللغوية.

والجدير بالذكر هنا أن هذه السليقة وتلك التجربة اللغوية عند هؤلاء العلماء لم يكن لهما أثر مباشر في القواعد اللغوية التعليمية، وإنما كان أثر ذلك ظاهراً في عملية جمع المعطيات والنظائر اللغوية من القبائل العربية بناء على ملاحظتهم ومعرفتهم لها. وبعبارة أخرى نستطيع القول بأنه: لا يمكن أن يتعلم الإنسان اللغة من خلال القصور على المادة اللغوية المسموعة أو المدونة فقط، والمعروضة بوسائل ووسائط متعددة، فالعينة اللغوية لا يمكن أن تمثل اللغة كلّها، بل تعكس فحسب صورة جزئية مختارة، وعليه فلا بدّ من الاعتماد - كذلك - على حدس المتكلم في معرفة ما يقبل وما لا يقبل من الاستعمالات اللغوية، ويقصد بالحدس: قدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول اللغة التي يتكلم بها⁽²⁾.

فالمعطيات اللغوية؛ ومصادرها وحدودها وأنواعها لا يمكن يأتي من قبل المبرمج للحاسب الآلي ولا من المصمم للوسائط المتعددة، ولا من المتخصص في التربية وطرق التدريس وإنما يكون بمشاركة فعالة من قبل الباحث المتخصص في علم اللغة، والنحوي المتدرب على القياس والحدس اللغوي؛ ومن هنا يظهر دور اللغوي في علمية تعليم اللغة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ وهو بمثابة دور اللغوي في بناء قواعد اللغوي وتقريبها؛ كما يشير إلى ذلك الدكتور عبد القادر الفاسي، عند حديثه عن دور التجربة اللغوية في بناء قواعد اللغة العربية التي يحتاج إليها متعلم لغة العربية؛ وذلك عن طريق (Parameter)⁽³⁾ - وإن كان احتكاك المتعلم بالتجربة قصيراً (نسبياً) - وهناك عدة أشياء

(1) يقصد بالحدس: قدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول اللغة التي يتكلم بها. ينظر: القياس في اللغة العربية (محمد حسن عبد العزيز): ص 140-141.

(2) ينظر: القياس في اللغة العربية (محمد حسن عبد العزيز): ص 140-141.

(3) البرامتر (Parameter): هو المقياس الذي يثبت من خلال استعمال تجربة محدودة.

يعرفها دون أن تكون أية دلائل استقرائية على وجودها في التجربة"⁽¹⁾.

وبناءً على هذا المسار نستطيع أن نحدد مفهوم "تعليم اللغة الإلكتروني"؛ بأنه: عبارة عن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ لبناء محتوى لغوي رصين، في ضوء ما تسمح به القوانين والأنظمة الرياضية التي يعتمد عليها الحاسوب (المسمى بالبرمجة)؛ لغرض تعلم اللغات، أو تقرير بعض الحقائق العلمية اللغوية أو تغييرها، أو تقريرها أو تطويرها، أو ربطها بواقع العصر؛ من أجل تعليم اللغة أو تصحيحها، أو استخدامها في مجال الترجمة الآلية، أو برمجة التعليم الذاتي للغة العربية عن طريق التصحيح اللغوي.

2.1 أبعاد تعليم اللغة الإلكتروني

يجب أن يتجه مسار البحث - في استخدام التقنية للأهداف التعليمية اللغوية - إلى جميع الأبعاد الضرورية التي تساهم في تحقيق الهدف بطريقة علمية ومنهجية قوية، مع ضرورة الربط بين هاتين الطريقتين؛ وهذا يعني بوجود جانبين مهمين أو بعدين أساسيين في استخدام التقنية اللغوية:

1.2.1 البعد العملي:

وهو ذلك البعد الذي يقوم على أساس جمع المعطيات اللغوية، وصياغتها وتحليلها، ثم تطويرها؛ لتكون شاملة ودقيقة ومطابقة للنوع المراد تعلمها. ويختلف هذا البعد بحسب طبيعة كل لغة، وباعتبار الهدف والغرض المنشود من تعليمها؛ فهل هو تعليم لغة كلاسيكية فصيحة، أو تعليم لغة مستعملة جارية على الألسنة في الأحاديث اليومية؛ ولكل منهما مصادرها وطريقة صياغتها. ويتكون هذا البعد من خمسة مستويات:

1- المستوى الصوتي.

2- المستوى المعجمي.

3- المستوى النحوي.

(1) ينظر: اللسانيات واللغة العربية (د. عبد القادر الفاسي) 43-44، وص 432.

4- المستوى الدلالي.

5- المستوى التقنية اللغوية (البرمجة).

2.2.1 البعد التربوي المنهجي:

وهو البعد الذي يناقش الأداة والوسيلة، والطرق الصحيحة لاستخدام نتائج البعد العلمي، بأسهل طرق وأنسبها للمتعلمين في عملية تعليم اللغة، مع العلم أنّ تكنولوجيا التعليم وتقنية أساليب تعليم اللغات لا تختلف بعضها عن بعض في اللغات اختلافاً جوهرياً، وإنما الاختلاف ينشأ من طبيعة كل لغة وخصائصها، التي تدرك من خلال البعد العلمي اللغوي، سواء أكان تعليم اللغة من أجل الناطقين بها أو غيرها؛ مما يدلّ دلالة واضحة على أن مناقشة البعد المنهجي من دون بحث وتطوير البعد الأول (العلمي) قد يعوق نحو الوصول إلى الوسائل التعليمية والتقنية المتطورة في مجال التعليم الإلكتروني؛ لأن مناقشة الوسائل وحدها بمثابة مناقشة استخدام السبورة الإلكترونية والفرق بينه وبين استخدام السبورة التقليدية، وبمثابة تحليل الفرق بين استخدام الكراسة وبين استعمال الجلود والأخشاب في تعليم اللغة العربية في العصر الحديث.

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذه المقارنة:

- 1- هل هناك فرق بين استخدام السبورة الإلكترونية والسبورة التقليدية؟ وعلى فرض وجود الفرق ربما يكون في مدة الإدراك وليس في ماهية الإدراك.
- 2- هل هناك فرق بين معايير التقنية في تعليم اللغات من حيث الخصائص المتعلقة بذات التقنية؛ كالفرق بين معايير التقنية في تعليم اللغة العربية ومعاييرها في اللغات الإنجليزية أو الفرنسية؟
- 3- هل معايير بناء تقنية تختلف في تعليم اللغات عنها في تعليم أي فن من الفنون الأخرى؛ كالهندسة والعلوم؟

3.1 تحديد مسار التعليم الإلكتروني:

الإجابة على التساؤلات التي وردت آنفًا في أبعاد التعليم الإلكتروني قد أثبتت أن أهمية الأساليب التعليمية وطرقها تكون في مدة الإدراك وتحصيل العلم، لكن ليست في ذات العلم وحقيقته، ولعلّ في تلك الأجوبة وفيما سبق الإشارة إليه في الحديث عن مفهوم التعليم الإلكتروني ما يشفع لنا الدعوة إلى تبني نظرية جديدة في مجال البحث التقني لتعليم اللغة، والتي تدعو إلى إعادة توجيه الجهود إلى البعد اللغوي العلمي؛ لأنه الأصل الذي تنبني عليه بقية الأبعاد.

ومن هنا يكون من أسباب اختياري لموضوع "نحو نظرية علمية جديدة":

1- لفت النظر إلى الأهمية التي يجب أن يحظى بها البعد العلمي، والإشارة إلى أنّ البعد المنهجي -رغم ما له من أهمية في عملية التعليم وطرق التدريس- مبني على البعد العلمي، والعلاقة بين البعدين بمثابة العلاقة بين علم اللغة العام (الذي يحلل الظواهر اللغوية) وعلم اللغة التطبيقي (الذي يهدف إلى استخدام نتائج علم اللغة العام للحصول على طرق لتعليم اللغة)؛ وبهذا سيكون مدرس اللغات هو من يتقمص دائما لباس العالم النحوي؛ لأن هدف النحو يتجه دائما إلى كشف الأنظمة التي تتكون منها اللغة والتي يجب تلقينها لمتعلم اللغة⁽¹⁾.

2- الوصول إلى مستوى جديد في التحليل اللغوي التقني؛ كما سيظهر في الفصل الثاني⁽²⁾، والذي من خلاله سندرك أنّ مسار الصحيح في استخدام تقنية

(1) ينظر: H.G. Widdowson, An Applied Linguistic Approach To Discourse Analysis, p9

http://www.oup.com/elt/catalogue/guidance_articles/discourse_analysis?cc=global

(2) ينظر: ص 31-32 من هذا البحث.

الاتصالات والمعلومات في سبيل تعليم اللغة هو التوجه نحو تأسيس نظام إلكتروني لتعليم اللغة ثم بناء طرق تدريسها على النتائج المحصلة من البعد العلمي اللغوي؛ المتمثل في أصول التفكير اللغوي وأدلتها، والمنبثق من الحدس والخبرات اللغوية؛ لأنّ ملاحظة المعطيات اللغوية وحدها لن يكفي في الوصول إلى نظام لغوي رصين كاف لتعليم اللغة؛ بل لابد من اعتماد بعض الفرضيات النابعة عن التحليلات اللغوية، والتقديرات المفترض صحتها عند اللغويين.

الفصل الثاني: بناء المحتوى اللغوي الإلكتروني

يعتمد البعد العملي، في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ لأغراض تعليم اللغات للناطقين بغيرها أو لأبنائها، على مبادئ لغوية عامّة ومرنة، تؤدي إلى بناء محتوى لغوي سليم فصيح يُستخدم لأغراض لغوية متعددة؛ منها تعليم اللغة للناطقين بغيرها، أو للناطقين بها، وكذلك في مجال الترجمة، ونحوها.

ولبناء محتوى لغوي ما -بغض النظر عن الهدف من ورائه- يجب مراعاة الأصول التي تتفق وغرض بناء المحتوى؛ وذلك بحصر أولاً تركيب اللغة ومن ثم حصر المصادر أو المعطيات اللغوية التي ستغذي كل مستوى من مستويات التركيب؛ ثم وضع الخطوات التنفيذية لبرمجة اللغوية.

1.2 محتوى تركيب اللغة:

تُعد دراسة تركيب اللغة من أهم موضوعات الدرس اللغوي، وأكثره تعقيداً؛ لأنه من خلاله نتوصل إلى فهم أنظمة اللغة وقوانينها وضوابطها؛ ومن هنا كان بناء محتوى تركيب اللغة هو المنطلق الأساسي لبقية المحتويات.

وبناء محتوى تركيب اللغة ينبثق من حصر هذا التركيب؛ وهو عملية أسهل بكثير من حصر المفردات اللغوية؛ لأن تراكيب اللغة العربية محدودة بخلاف ألفاظها اللغة التي قد يصعب الإحاطة بها أو بمعانيها؛ من هنا قال الشافعي (ت204هـ) رحمه الله: "اللغة لا يحيط بها إلا نبي"⁽¹⁾. ومما يدل على أن تركيب اللغة العربية محدود ومحصور:

1- ما رواه أبو حاتم (ت240هـ): أن رجلاً جاء إلى أبي عبيدة يسأله كتاب وسيلة إلى بعض الملوك، فأمر أبا حاتم بذلك، وقال له: "اكتب عني، والحنن في الكتاب، فإن النحو محدود"⁽²⁾؛ أي: تراكيب اللغة التي هي موضوع النحو.

(1) الصاحبي: ص58، والخصائص: 386/1، والمزهر: 52/1.

(2) مراتب النحويين: ص79.

2- ما صحح به ابن الأنباري (ت577هـ) - عند حديثه عن علّة جواز القياس على الظواهر النحوية - قائلا: ((... والسر في ذلك: هو أن عوامل الألفاظ⁽¹⁾ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة))⁽²⁾.

ومن هنا وجب أن تتجه عملية بناء محتوى التركيب إلى معرفة ماهية التركيب؛ ومنهج تحليل مكونات التركيب، مع بيان مستوى كل عنصر في إثناء التحليل.

1.1.2 مشكلات تحديد ماهية التركيب:

كان مفهوم "التركيب" مرادفاً لـ "الجملة" عند جمهور نحاة المتأخرين من البصرة⁽³⁾، وذلك على خلاف المصطلح المستخدم عند نحاة البصرة الأوائل، ونحاة الكوفة؛ حيث استخدموا مصطلح "الكلام" للتعبير عن موضوعات نحوية متعددة منها ما يتحد بمفهوم "الجملة"⁽⁴⁾. لكن من خلال تتبع استخدام النحاة لمصطلح "الكلام" استطاع ابن جني (ت392هـ) - من الوصول إلى تعريف محدد للكلام المرادف للجملة عند سيبويه؛ وهو: «أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمة برأسه مستقلاً بمعناه»⁽⁵⁾.

لكن بعض النحاة فرقوا بين "الكلام" و"الجملة"، وجعلوا لكل واحد منهما معنى خاصاً به⁽⁶⁾، فرأى بعضهم أن "الكلام" قد يتألف من أكثر من جمل، والبعض الآخر مال

(1) يقصد بها عوامل ربط الكلمات؛ وهو يعني: النحو الذي يدرس علاقة الربط بين الكلمات.

(2) لمع الأدلة: ص99.

(3) وكان المبرد أول من استخدم مصطلح الجملة في النحو العربي؛ وذلك حين قال [في المقتضب (المبرد): 146/1]: "وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب". وينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص19.

(4) ينظر على سبيل المثال هذه الاستعمالات في: الكتاب: 12/1، 13، 25، 122، 216/4، و معاني القرآن (الفراء): 10/2، و مجالس ثعلب 133/1، 594/2، 597، والجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني) 25-26، و المفصل (الزمخشري): ص6، و شرح المفصل (ابن يعيش): 18/1.

(5) الخصائص: 19/1.

(6) ينظر: الخصائص: 26/1-27، و شرح الكافية (الاسترادي): 8/1، و مغني اللبيب (ابن هشام): 431/2، و معجم الهوامع (السيوطي): 37/1، شرح الكافية (الاسترادي): 8/1.

إلى أن الكلام هو ما يفيد معنى، وأما الجملة فهو ما تضمّن الإسناد الأصلي وإن لم يفد معنى مستقلاً، ومنهم من قال بعكس ذلك. لكن أميل شخصياً إلى عدم التفريق العلمي بين المصطلحين في التحليل؛ وهذا ما رجحه بعض العلماء المتأخرين من المدرسة البغدادية⁽¹⁾. أما علماء الغرب الأوائل فقد واجهوا صعوبةً كبيرةً في تحديد مفهوم "الجملة"؛ فتزاحمت التعريفات، وأدت إلى تناقض المفاهيم عند اللغويين المعاصرين، حتى وصلت التعريفات إلى ما يربو على أكثر من مائتي تعريف للجملة⁽²⁾؛ ونتيجة لهذه الصعوبات في تحديد مفهوم الجملة عند الغربيين توجهت البحوث اللغوية في غالبها إلى الكشف عن أسباب نظام التركيب بدلا من البحث عن مفهوم الجملة⁽³⁾. ومع ذلك ظل بعض التعريفات التقليدية سائدة في أوساط النحو التعليمي عندهم، وكانت أكثر التعريفات شهرةً هو أن "الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"، ومنه أيضا تعريف الجملة بأنها: «وحدة لغوية مستقلة بذاتها، وليست جزءاً من وحدة أكبر»⁽⁴⁾.

2.1.2 منهج تحليل مكونات التركيب:

مما لا شكّ فيه أن دراسة أي تركيب تقتضي تحليل العناصر التي تكونها، ولا يتحقق ذلك علمياً إلا ببناء منهج لغوي تحليلي، قادر على تجزئة الجملة إلى العناصر التي تكونها. وهكذا الأمر في مجال استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات لتعليم اللغة، فلا بد من إيجاد منهج خاص، يتفق وطبيعة برمجة المعلومات، وقادرٍ على حصر وتحليل مكونات التركيب؛ وهذا ما قصدت اقتراحه في هذا البحث، وإن كانت الأمانة العلمية تُلزمني

(1) ينظر: المفصل (الزمخشري): 6، وشرح المفصل (ابن يعيش): 18/1، ومعجم الهوامع (السيوطي): 29/1، 35، 37، و الجملة النحوية (د. فتحي عبد الفتاح دجني): ص 27.

(2) ينظر: مدخل على دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 11، وينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 13.

(3) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (محمود أحمد نخلة): ص 13.

(4) ينظر: G. Mounin, Dictionnaire de la linguistique, P262، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 11، معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 130.

الاعتراف بأن اقتراح هذا المنهج في الحصر - في بعض مراحلها - نابع عن بعض تلك النظريات المنهجية التي اتخذها بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين، وبالأخص منهج نحاة العرب في نظرية الإسناد، ومنهج "تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة"⁽¹⁾، ومنهج "التحليل التَّجْمِيمِي"⁽²⁾، ومنهج تشومسكي في "النحو التحويلي"⁽³⁾؛ ومن نماذج التحليلات السابقة: 1- التحليل التركيب إلى المكونات المباشرة: وهو ذلك المنهج الذي يعتمد إلى تحليل عناصر الجملة وتوزيع وحداتها حتى يصل إلى الطبقة الصغرى (بنائها الظاهر) التي لا يمكن تقسيمها صرفياً إلى عناصر أصغر منها؛ وهي: (الكلمات) أو (المورفيمات)، وقد نشأ هذا المنهج على يد اللغوي الأمريكي "بلومفيلد"، ثم تطور على يد بعض أعلام علم اللغة الحديث من أمثال "ويلز" (R. Wells) سنة (1947م)، و"جليسون" (H. Gleason) سنة (1955م)، و"نيدا" (Nida) سنة (1960م)⁽⁴⁾.

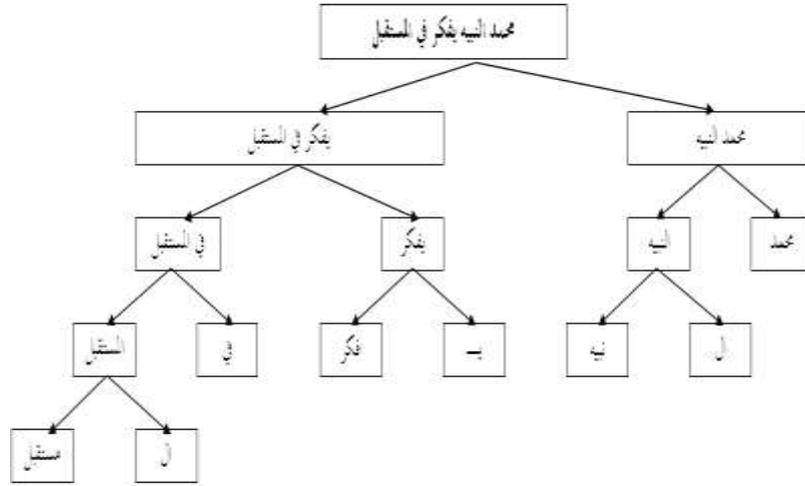
(1) يسمى بـ "les constituants immédiat" توزيع عناصر الجملة -دون النظر إلى وظائفها ومعناها- من أجل الوصول إلى بنائها الخارجي (الظاهر). ينظر: البنى النحوية (تشومسكي): ص 51، 32-33، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 32-33، وتشومسكي (جون ليونز): ص 47، 48، في نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل أحمد عمارة): ص 62-63.

(2) و"التَّجْمِيمِي": (La tagmémique) بمعنى (القالب)، وتعني هذه النظرية: أن اللغة تتكوّن من قوالب "Tagmèmes"، يقوم التحليل في هذا المنهج على اعتبار كل عنصر أو كلّ وحدة من وحدات الجملة ذات جانبين: الجانب الوظيفي، والجانب التصنيفي. وهو بذلك يمزج بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 34، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ص 89، 88، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 141، و Ibid, p11، نقلا عن مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 39، وينظر: مبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قَدّور): ص 256-257.

(3) وتقوم هذه الطريقة على تحليل "البنية العميقة" للغة باعتبارها الجانب العقلي أو المنطقي لها، ومن ثمّ تحليل "البنية السطحية" إلى مكونات مباشرة البنى النحوية (تشومسكي): ص 17-22، وينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 52 و 153، Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin)، و النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي): ص 136-137، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 39-45، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 143، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل عمارة): ص 54.

(4) ينظر: المعرفة اللغوية (تشومسكي): ص 11، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نخلة): ص 27-28، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ص 96، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 26، ومبادئ

ويقوم هذا المنهج في تحليله للجملة على أساسين مهمين؛ الأول: التقسيم والتصنيف (تقسيم مكونات الجملة إلى قسمين كبيرين، مركب فعلي ومركب اسمي). والأساس الثاني: العلاقات النحوية؛ ك(علاقة الترتيب، وعلاقة التعويض، وعلاقة التلازم). ويتضح الأساس الأول في تحليل قولهم: محمد النبي يذكر في المستقبل:



وأما الأساس الثاني فهو كما في الشكل التالي:

سَلِّمَتْ ← أحمد ← الكتاب
 ↓ ↓ ↓
 أعطيت ← أحمد ← الكتاب
 ↓ ↓ ↓
 ناولت ← (أنا) ← الكتاب

2- التحليل التَّجْمِيمِيّ: وهو المنهج الذي اخترعته المدرسة البنيوية الأمريكية على يد "كنيث بايك" (K. Pike) عام (1948م)⁽¹⁾؛ وذلك ليكون أساساً للوصف النحوي؛

اللسانيات (د. أحمد محمد قَدُور): ص 249.

(1) وبمساعدة عدد من اللغويين من أمثال "لُونْجَاكْر" (R. Longacre)، و"بِيكِيْت" (V. Picket) و"إِلْسُون" (B. Elson)

فكما أنّ الوحدات الأساسية لتحليل النظام الصوتي هي: "الفونيمات"، والوحدات الأساسية لتحليل النظام الصرفي هي: "المورفيمات"؛ فإن "التجميمات" هي: الوحدات الأساسية لتحليل النظام النحوي عند "بايك" ⁽¹⁾؛ ومن نماذج تحليل التجميمي: قولهم: "الطفل يشرب لبن أمّه"، وتحليله:

مسند: اسم: (أداة تعريف + اسم) + مسند إليه: فعل (حرف مضارعة + فعل) +
اسم + اسم (اسم + ضمير).

3- تحليل النحو التحويلي؛ وهو المنهج الذي أنشأه المفكر واللغوي الأمريكي "تشومسكي"؛ وذلك في كتابه المشهور "Syntactic structures" (البنى النحوية) ⁽²⁾ الذي أقرّ فيه على أن أبسط النماذج النحوية هي القواعد القادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل بواسطة عدد محدود من القواعد المتكررة التي تعمل من خلال عدد محدود من المفردات ⁽³⁾.

وكان "تشومسكي" يهدف من وراء هذا التحليل الوصول إلى عامل "الحدس" عند المتكلم؛ وذلك عن طريق تحليل "البنية العميقة" للغة باعتبارها الجانب العقلي أو المنطقي لها، ومن ثمّ تحليل "البنية السطحية" ⁽⁴⁾ إلى مكونات مباشرة ⁽¹⁾. ومن قواعد التحويل:

=

وآخرين.

(1) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص34، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ص88، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص141.

(2) وهذا الكتاب موجود مطبوع ومترجم إلى لغات كثيرة، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور يويل عزيز، وصدرت الطبعة الأولى منه عام (1987م).

(3) البنى النحوية (تشومسكي): ص17-22، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص52، و Dictionnaire de la linguistique (G. Mounin) p 153

(4) "البنية العميقة" و"البنية السطحية" من مصطلحات النحو التحويلي الذي يقوم على أساس أن اللغة على بنيتين:

- بنية ظاهرة سطحية: وهي التركيب النحوي المسموع للجملة.

- بنية عميقة: وهي التركيب الأصلي الخفي للجملة المسموعة المنطوقة؛ فمثلاً: (كان محمد قائماً) بنية سطحية محوّلة من

1- التبادل؛ وهو إعادة الترتيب؛ نحو: (سافر محمد صباحًا) تحول إلى:

سافر	صباحًا	محمد
محمد	سافر	صباحًا
محمد	صباحًا	سافر
صباحًا	سافر	محمد
صباحًا	محمد	سافر

2- الحذف (Délections)، كما يبرز في المثال الآتي:

كتب محمدُ الدرْسَ ← (تحوّل إلى) كُتِبَ الدرْسُ؛ وذلك بحذف (محمد).

3- الإحلال (Replacement)؛ وهي أن يَحِلَّ عنصر مكان الآخر؛ كما يتضح

في المثال الآتي:

محمد أحسن إلى زيد ← هو أحسن إلى زيد فقد حلت كلمة (هو) مكان

(محمد).

4- التوسع أو الزيادة (Expansion): وهو الزيادة على عناصر الجملة الأساسية؛

كما يتضح في قولهم: حضر زيدٌ ← حضر زيدٌ ليلاً.

5- الاختصار (Réduction)؛ وهو الاختصار على عنصر واحد يفيد ما يفيد

مجموعة من العناصر؛ نحو قولهم: "لا تخن أحدًا" ← (الخيانة) في باب التحذير؛

أي احذر الخيانة.

6- التبعية؛ وهي أن يتبع عنصرٌ عنصرًا آخر في جنسه أو عدده؛ كالتوابع في

=

بنية عميقة هي (محمد قائم)؛ وسيأتي توضيح ذلك بالمثال في ص 465-466، وقد أشار العلامة عبد القاهر إلى هذا

النوع من البنية قبل علم اللغة الحديث. ينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص 34، والموجز في

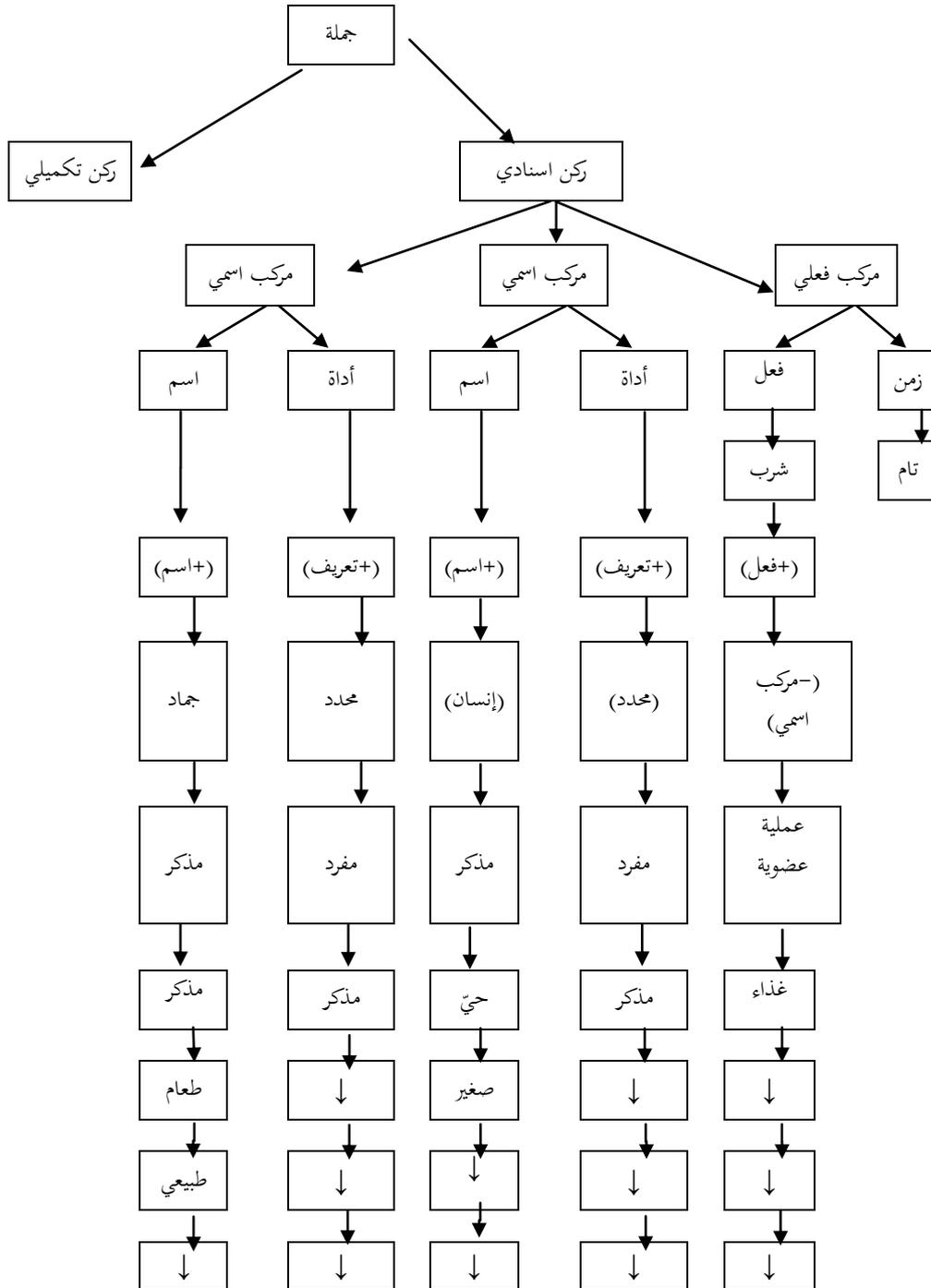
شرح دلائل الإعجاز (د. جعفر دك الباب): ص 120.

(1) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي): ص 136-137.

النحو العربي؛ ومثال ذلك: (هو قال) ← (هي قالت) و (الرجل طيب)
← (الرجال طيبون).

ويرى بعض الباحثين أنه يمكن إرجاع قاعدة الاختصار والتوسع والترتيب جميعاً إلى
قاعدتين: هما: قاعدة الزيادة وقاعدة الحذف⁽¹⁾. ومن نماذج منهج النحو التحويلي:

(1) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص 55-56.



2.1.2 منهج النحو الإلكتروني:

من المعلوم أن النجاح في بناء محتوى تركيبى للغة يتحقق عندما نختار وبدقة منهج تحليل مكونات التركيب الذي سيحتاج إليه المبرمج في الوصول إلى نتيجة علمية صحيحة حول اللغة؛ وهذا ما دفعني - في هذا البحث - إلى التفكير في إنشاء منهج جديد وسميته بـ "منهج النحو الإلكتروني" ويهدف هذا المنهج الوصول إلى أنظمة (قواعد) اللغة، وحصر تركيبها، وما يغذيها من معطيات لغوية؛ ليسهل برمجته مع تقنية المعلومات والاتصالات المعاصرة، من أجل تعليم اللغة، وترجمتها بأسهل طرق وأدقها.

لكن الأمانة العلمية تدعوني إلى الاعتراف بأن اقتراح هذا المنهج في الحصر - في بعض مراحلها - نابع عن بعض تلك النظريات المنهجية التي اتخذها بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين، فهي خلاصة مستقاة من المناهج النحوية إضافة على المناهج الثلاثة المشار إليها سابقا. والجديد في هذا المنهج الذي ندعو إليه هنا: هو تطوير التحليلات السابقة لتكون مناسبة لتوظيفها في برمجة المعطيات اللغوية التي ستؤدي - إن شاء الله - إلى قواعد لغوية سهلة وإلى صناعة محتوى علمي لغوي رصين.

ولا أدعي أن هذه الطريقة ستصل في مرحلة هذا البحث إلى النضج والكمال، بل ستحتاج إلى دراسة ونقد وتطبيق في المراحل القادمة للمشروع، لكن أظن والله أعلم أن الأصول التي اعتمدها في هذا البحث يوصل إلى نظام دقيق للحصر قابل للتطوير حسب الحاجة.

ويعمد التحليل في "منهج النحو الإلكتروني" إلى تقسيم التركيب إلى ثلاثة أقسام: المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، ويظهر في مراحل التحليل مستويين مستوى النحو ومستوى الدلالي، وأما المستوى الصوتي فهو يظهر في النطق وفي مراحل الخطوات التنفيذية لبناء المحتوى؛ كما يأتي. وتمثل هذا التحليل فيما يأتي:

الأدب بناء على الدواعي التي حفزتهم إلى البحث، والتي تتمثل في الوصول إلى قواعد عامة تُيسّر على الدارسين والناشئة فهم القرآن الكريم وتشريعاته، وقراءته قراءةً صحيحةً سليمةً، ومن ثمّ تقويم الألسنة وحفظها من اللحن الذي كان قد بدت بوادرها في الحضارة الإسلامية⁽¹⁾.

وقد يعارض بعض أصحاب الاتجاهات الوصفية في اللغة اعتماد اللغة الأدبية في مجال تعليم اللغة مطلقاً - سواء للناطقين بها أو بغيرها-؛ لأن لغة الأدب قد تحالف في قواعدها اللغة العادية الجارية على الألسنة؛ لاختلاف أسلوبهما⁽²⁾. وهذا يعني: أن تكون تعليم اللغة مستمدة من اللغة المستعملة، وإن كان معه شيء من لغة الأدب⁽³⁾؛ وعليه يجب أن يكون مصادر بناء المحتوى اللغوي للمتعلم هو اللغة العادية الجارية على الألسنة في الحياة اليومية، وليس إلى الجوانب الأدبية والتراثية للغة.

ولنا أن نقول: إن هذا الكلام صحيح باعتبار النظر إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية اللتان بَعْدَتَا عن اللغة الأصلية، وأنشأت فروقاً جوهرية بين اللغة الأدبية واللغة العادية⁽⁴⁾.

وأما في تعليم اللغة العربية، فلوجود اتصال قوي بين العربية الأدبية الكلاسيكية، التي كانت قبل ألف وأربعمائة سنة، وبين العربية الفصيحة المستعملة اليوم، وجب أن يتجه تعليم اللغة - سواء للناطقين بها أو للناطقين بغيرها- إلى دراسة تلك النماذج اللغوية الصحيحة والسليمة؛ حيث ثبت في القصص والأخبار التاريخية للغة العربية أن العرب كانوا ينطقون - فيما بينهم- في الحياة العادية بالعربية الفصحى التي وردت في مصادر اللغة (القرآن والأدب)، والتي هي قريبة بالفصحى المعاصر، وأما بعض الظاهر الاختلاف في الأساليب

(1) ينظر: قصة اللحن في العربية في المصادر التالية: الخصائص 8/2، وكتاب سبب وضع النحو (السيوطي) جميعه،

وتاريخ آداب العرب (الرافعي): ص 239-244، والمدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ص 11.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: ص 48، والأصول (د. تمام حسان): ص 84-86.

(3) الاختلاف بين النحويين: ص 727.

(4) ينظر على سبيل المثال بعض الظواهر التي تثبت ذلك في كتاب: اللغة (فُنْدْرِيسن) ص 129، 130.

كان ذلك ناشئاً عن بعض المناسبات الخاصة، حيث يعتمد فيها المتكلم إلى التركيز على بعض الأساليب الخاصة في طرق البلاغة والبيان، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتكرار، ونحو ذلك، وهذا لا يكفي دليلاً للقول بوجود فارق بين القواعد المستنبطة من العربية الفصحى وبين المستوى الكلامي الجاري على الألسنة؛ وهذا ما أقرّه المستشرق الألماني يوهان فيك؛ حيث قال: "وصريح من هذا أنه لم يبق عند محمد (صلى الله عليه وسلم) ومعهش فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب. ولا يمنع ذلك أن تكون ثمة فروق بين لهجة مكة ولهجة البادية"⁽¹⁾.

وأما ما نلاحظه من اختلافات لهجية فهي واقعة في جوانب الأصوات وتطور النطق بها، وكذلك في جانب تطور دلالة الكلمات بناء على إفرزات الحياة المعاصرة، وليس في أصول التراكيب والبناء⁽²⁾.

والمهم في هذا البحث أن نقترح الطريقة التي بها نصل إلى حصر الألفاظ التي تستخدم لتغذية "منهج النحو الإلكتروني" في مرحلة بناء نظام البرمجة اللغوية، وكذلك دراسة مصادر المعطيات اللغوية:

1.2.2 منهج حصر المعطيات اللغوية:

يعد حصر المعطيات اللغوية هو الأصل الثاني من أصول بناء المحتوى اللغوي، والذي يلجأ إليه - بعد حصر تركيب اللغة - من أجل تغذية تلك المستويات اللغوية التي اكتشفت خلال تحليل مكونات التركيب في "منهج النحو الإلكتروني"، من أجل الوصول إلى بناء محتوى لغوي رصين شامل لا يشد عنه شيء؛ وهذا ما جعلني أفكر في اختراع عملية حسابية دقيقة تتمكن من خلالها الحصر والإحصاء اللغوي، ففكرت في نظام حصر مبني على:

أ- "منهج التقلبات الصوتية" للخليل بن أحمد؛ حيث يتم فيه صرف الكلمة

(1) العربية (يوهان فيك): ص 15.

(2) ينظر: الخصائص: 243/1، وعلم اللغة (د. عبد الواحد الوافي): ص 261، والتطور اللغوي: ص 21.

على جميع أوجهها الممكنة؛ فمثلا كلمة (كتب) يمكن أن تصرف إلى (كبت)، و(بكت)، و(تبك)، و(بتك)⁽¹⁾، وهكذا في المزيد (أكتب)، و(أبكت)، ز(أتبك)، و(أبتك)، و(كابت)، و(باكت)، و(تابك)، و(باتك) (كبت)، و(بكت)، و(تبتك)، و(بتك)، وحلم جراً....

ب- "الضرب الديكارتي"؛ وذلك أن اعتمد على حاصل "الضرب الديكارتي"

لعملية الإحصاء مع التأكد من أنه لم يشذ عن عملية؛ وتحليل ذلك على:

(1) الحروف الهجائية = 28 حرفاً، ونرمز له ب(أ).

(2) الأفعال المجردة = المجرد الثلاثي × الأزمنة الثلاثة × في (أ) = $28(3 \times 3 \times 3)$

= (252) فعلاً ثلاثياً مجرداً، محتملاً في اللغة العربية، ورمزه ب(ب).

= المجرد الرباعي + الأزمنة الثلاثة × في (أ) = $28(3 \times 4 \times 4)$

(1344) فعلاً رباعياً مجرداً، محتملاً في اللغة العربية ورمزه

ب(ب).

(3) الأفعال الزائدة = ب(ب) × 1 أوزان المزيد الثلاثي وهي: (14) وزناً⁽²⁾ = (252)

× 14 = (3528) فعلاً ثلاثياً زائداً، ورمزه ب(د).

+ ب(ب) × 2 أوزان الرباعي المزيد؛ هي (3) أوزان⁽³⁾ = $3 \times (1344)$

(4032) فعلاً رباعياً زائداً، ورمزه ب(د).

إذن مجموع الأفعال ومشتقاته المحتملة في العربية يتم حسابه حصل الضرب

الديكارتي على النحو التالي:

$$= 1(ب) + 2(ب) + 1(د) + 2(د) \times (ح)$$

(1) العين 341/5-342.

(2) وهي: أفعَل، فَعَلَ، فاعَلَ، انْفَعَلَ، اِفْتَعَلَ، اِفْعَلَّ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، اسْتَفْعَلَ، اِفْعَوْعَلَ، اِفْعَوْلَ، اِفْعَالَ، اِفْعَنْلَ، اِفْعَنْلَى.

(3) وهي: تَفَعَّلَ، اِفْعَنْلَ، اِفْعَلَّ.

$$(91560) = 10 \times (4032) + (3528) + (1344) + (252) =$$

واحد وتسعين ألفاً وخمسمائة وستون فعلاً مع أزمنته ومشتقاته.

4) الأسماء: أما الأسماء فيتم حصرها بحصر أوزان الاسم المفرد والمثنى والجمع بأنواعها؛ فيضرب على عدد الحروف الهجائية في جميع التقليلات كما حصل في الفعل؛ ويلحق بها:

5) المشتقات: وهي عشرة (10) أوزان في العربية⁽¹⁾، **ورمزه (ح)**.

6) الحروف: يحصر بحسب أنواعها كالحروف الجر، والتعريف، وهي في الغالب ثنائي؛ نحو: هل، كم، في، على..... وقد حاول بعض المؤلفات جمع حروف المعاني، ويستند إليها في بيان المهمل والمستعمل، ودلالة المستعمل. وبناء على هذا النظام الدقيق سوف نصل إلى المعطيات اللغوية بطريقة حسابية، ثم ستمكن من ربط ما تم حصره من معطيات بما حصر أثناء تحليل تركيب اللغة، وبالتالي سوف يتعرف نظام البرمجة أوتوماتيكياً على:

- المستعمل من الكلمات ويضع غيره في سلة المهمل.
- دلالة كل كلمة دلالة لغوية وتركيبية وسياقية.

وفي هذه المرحلة تجب المشاركة الفعالة بين كل من متخصص اللغوي والمبرمج في وضع نظام ربط دقيق نابع عن قواعد النحو العامة التي وضعها النحاة الأوائل؛ ومن ثم محاولة التأكد من مدى نجاحه؛ وذلك بمقارنة النتائج البرمجية لما هو موجود عند العرب من نماذج لغوية فصيحة، وهكذا يعملون جماعياً حتى يصل الأمر إلى تمثيل اللغة العربية آلياً.

(1) وهي: المصدر، والمصدر الميمي، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وصيغ التعجب.

2.2.2 مصادر المعطيات اللغوية

أ- القرآن الكريم.

يعدُّ القرآن الكريم المصدر الأول في بناء المحتوى اللغوي؛ لأنه يمثل المستوى الأدبي الراقى للغة العربية الذي لا يتطرق إليه احتمال خطأ⁽¹⁾؛ واعتماد القرآن لهذا الدور في مجال التعليم اللغوي أمر ضروري إذا ما كان القصد بناء نظام لغوي إلكتروني يمثل اللغة المستعملة الفصيحة؛ واختيار القرآن لهذا المهمة - رغم ما له من قيمة دينية للمتكلمين بهذه اللغة؛ لكونه الكتاب المقدس للمسلمين - فإنَّ له جانباً علمياً قويا يؤكِّده علم اللغة الحديث؛ وذلك لأن القرآن الكريم، متمثلاً في قراءته المتواترة والمروية بالسند المتصل من النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا⁽²⁾، يمثل أحسن مصدر لدراسة وتحليل أصوات اللغة العربية وقوالب كلماتها ونظم تراكيبها ودلالاتها؛ وهذه النقطة ذات قيمة علمية للغة العربية؛ إذ إننا لا نكاد نجد لغة في العالم نستطيع الجزم بأن أصحابها كانوا ينطقون صوتاً ما بالصفات والخصائص المطبقة في نطقهم له في الوقت الحاضر. وهذه الخصائص اللغوية والقيمة المعرفية في القرآن محل اعتراف في علم اللغة الحديث وخاصة عند الوصفيين الذين يشترطون في المعطيات اللغوية أن تكون مادية محتة؛ وذلك بأن تكون هذه المادة اللغوية سلسلةً من الأصوات، أو النصوص المطبوعة، أو ما شابهها⁽³⁾.

ب- الأحاديث النبوية

نستطيع كذلك الاعتماد على الأحاديث النبوية الصحيحة كمصدر مهم في بناء

(1) ينظر: الاقتراح (السيوطي): ص24، و الخزانة: 9/1، وفي أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ص28.
(2) ينظر: النشر في القراءات العشر: 9/1-10، ويشمل ذلك الاحتجاج القراءات القرآنية؛ يقول ابن جني في الخصائص (1/ 391): "وما يحتمله القياس ولم يردَّ به السماع؛ منه القراءات التي تُؤثَّر روايةً ولا تُتجاوز؛ لأنها لم تسمع فيها ذلك". وما أُنكرت من قراءات لدى النحاة، فالصحيح أنه كان من بان نقد الرواية، وليس نقدا للقراءة في حد ذاتها.
(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة (فيردناند دي سوسير): ص48-49، ومدارس اللسانيات (جفري سامسون): ص38.

المحتوى اللغوي للعربية الفصيحة؛ إلا أنها تقل عن المصدر الأول (القرآن) من حيث تمثيل الجانب الصوتي ونظم التراكيب للغة العربية بالدقة؛ وذلك لـ"جواز روايتها بالمعنى عند بعض العلماء"⁽¹⁾، على خلاف القرآن الكريم، فلا يجوز روايته إلا باللفظ والمعنى؛ ومن هنا رفض بعض اللغويين الاستدلال بالأحاديث النبوية لتسرب الشك في كون أن النص الموجود أمامنا ليس كما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم)، بل يجوز أن يكون من لفظ الراوي الذي يحتمل أن يكون أعجمياً؛ وجود هذا النوع من الاحتمال يبطل الاستدلال بالحديث كنص عربي فصيح؛ وخاصة بعد أن أشار بعض العلماء إلى "كثرة وقوع اللحن فيما يُروى من الأحاديث؛ لكون غالب الرواة من غير العرب، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو؛ حيث وجدت أحاديث يعرف قطعاً أنها ليست من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ لكونه أفصح من نطق بلغة الضاد"⁽²⁾.

والمجال هنا لا يسمح لمناقشة الآراء المتعلقة بالاحتجاج بالأحاديث النبوية، لكن من الجدير بالذكر هنا أن القول بعدم الاحتجاج فيه نوع من الصحة، لكن إطلاق الحكم بجانب للصواب؛ من جهة أننا لو أجرينا على الأحاديث النبوية على الأقل حكم الاحتجاج بالنشر لخرجنا من هذا الخلاف ولأخذ الأحاديث على الأقل حكم الاحتجاج بالنشر نقول بصحة الاحتجاج بالأحاديث التي دون في عصر الاحتجاج وقبل فساد الألسنة، أو الأحاديث التي ثبتت أنها مروية بلفظها عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)⁽³⁾؛ وهي على ستة أنواع؛ وهي: الأحاديث الدالة على كمال فصاحته (صلى الله عليه وسلم)، وكذلك الأحاديث المتعبد بألفاظها، والأحاديث الدالة على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلسانهم، والأحاديث المتعددة الطرق والمتفقة الألفاظ، والأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة

(1) ينظر: الاقتراح (السيوطي): ص 29-30.

(2) الاقتراح (السيوطي): ص 31.

(3) والأحاديث التي ثبت أنها مروية باللفظ ثمانية أصناف عند المجمع اللغة بالقاهرة؛ ينظر مجلة مجمع اللغة بالقاهرة

عربية لم ينتشر فيها اللحن، وما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى (1).

وبذلك يكون قسمٌ كبيرٌ من الأحاديث حجةً في العربية⁽²⁾.

ج- كلام العرب (شعرا أو نثرا)

لسنا بحاجة إلى بيان حجية الاستعمال كلام العرب للوصول إلى بناء محتوى لغوي يصح الاعتماد عليه في تعليم اللغة العربية، لكننا بحاجة إلى بيان أنه ليس كل كلام يصح استخدامه لهذا الغرض، بل يجب أن يكون محفوفًا بالضوابط والمعايير التي تضمن الوصول إلى قوانين وقواعد التي تمثل اللغة في مستوى معين؛ فإذا أردنا بناء محتوى للغة العربية فصيحة؛ وجب حينئذ انتقاء نوع الكلام الذي يتفق والغرض من بناء المحتوى؛ ومن هنا لجأ النحاة إلى ضوابط علمية لغوية تضمن لهم السلامة اللغوية والبعد عن التأثير بعوامل النفسية (العصبية القبلية والانتحال)، والعوامل الخارجية عن اللغة (الاختلاط اللغوي).

1 الضوابط العلمية: تمثلت في نقد رواية اللغة المسموعة عن العرب والمدونة، فلم يأخذوا عن كل راوٍ ولا من كل رواية لغوية مدونة إلا إذا ثبتت عندهم: عدالة الراوي - كما تعتبر في الشرعيات-، وأن النقل كان عن قوله حجة في أصل اللغة؛ كالعرب العاربة، مثل قحطان، وعدنان، ومعد، وأن الراوي قد سمع من العرب حسناً⁽³⁾.

2 الضوابط الجغرافية: وتمثلت في الانتقاء اللغوي؛ فاقترنت عملية جمع المعطيات اللغوية الفصيحة على القبائل التي تقطن في بيئة لغوية تتسم

(1) ينظر: الاستشهاد بالحديث (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع 208/3-210.

(2) حيث إن قسماً كبيراً من الأحاديث دونه رجالٌ يُحتجُّ بأقوالهم في العربية. الاستشهاد بالحديث، (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع: 206/3.

(3) ينظر: الصاحبي (أحمد بن فارس): ص48، وملع الأدلة (ابن الأنباري): ص85، والإغراب في جدل الإعراب (ابن الأنباري): ص66. والمزهر (السيوطي): 84/1.

بالسلامة اللغوية، والبعد عن المؤثرات الخارجية؛ نتيجة لموقعها الجغرافي البعيد عن الأطراف المجاورة للأمم الأخرى؛ وكانت الانتقاء من القبائل التي تقطن الجزء الغربي من نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، وتامة؛ وهي في مجموعها سبع قبائل: قيس، وتميم، وأسد؛ وثقيف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين⁽¹⁾.

3 الضوابط التاريخية؛ وذلك عندما ظهرت بوادر الضعف والوهن في لغة العربية، ولم تعد العربية في تلك الحقبة الزمنية تمثل العربية الفصحى في بعض مستوياتها؛ اضطر الباحثون إلى وضع حدود تاريخية، تمثلت في الرجوع إلى العصور الفصاحة والبعد عن عصر المولدين حين توسعت رقعة البلاد العربية بالفتوحات الإسلامية؛ واختلطت العرب بغيرهم في قعر دارهم. وقدر الضابط التاريخي من العصر الجاهلي إلى نهاية عام 150 هـ في المدن، ونهاية عام 400 هـ في البوادي، ومن خرج عن هذا التاريخ لم يلتفت إليه في بناء قوانين اللغة وقواعدها⁽²⁾. لكن أشار بعض الباحثين إلى أن هذا الشرط جاء نتيجة تأثر أصول النحو بأصول الفقه؛ لأنه لما انتهى الاجتهاد في الفقه، وأغلق بابه بعد الأئمة الأربعة، فإن اللغويين هم بدورهم سعوا إلى حماية اللغة من كل فساد وتطور⁽³⁾، لكن الصحيح أن هذا الضابط جاءت بناء على ظروف محيطية بطبيعة اللغة في ذلك الزمن، وجاءت بناء على باعث حرص

(1) ينظر: الصاحبي: ص57، ونزهة الألباء: ص69، وإنباه الرواة: 258/2، وتاريخ بغداد: 404/11، والمزهر: 166/1-167. ومعجم الأدباء: ص169/13.

(2) فكان ابن جني في (الخصائص 5/2) أول من أشار إلى ضرورة التوقف عن الأخذ من لغة البوادي، والمعلوم أنه توفي سنة (392هـ)، ينظر: بغية الوعاة 132/2، وأصول التفكير النحوي: ص40-42، والأصول (تمام حسان): ص115.

(3) ينظر: تاريخ اللغة والآداب العربية (شارل بلا): ص52.

النحاة على مستوى لغوي معين؛ فوضعوا -بناء على ذلك- شروطا وضوابط تحول دون تدهور اللغة، وخروجها عن هذا المستوى.

3.2 محتوى أنظمة التركيب

كانت الجهود المبذولة عند النحاة الأوائل متجهة إلى الكشف عن الأنظمة التي تربط عناصر المكونة للتركيب، وليسنا هنا في هذا المبحث نقصد الكشف عن هذه أنظمة، بل مُرادنا هو كيف نستطيع أن نجعل تقنية المعلومات والاتصالات تدرك هذه الأنظمة وتكشف عنها؛ وعليه فكيف يستطيع "منهج النحو الإلكتروني" في خطواته التحليلية لكل مستوى من مستويات التركيب تحقيق ذلك؛ كما في التحليل الآتي:

الخطوات	البيان	الوصف	المستول
.1	المستوى الصوتي	1- يحد أصوات اللغة.	اللغوي
		2- يوضع قواعد النبرات الصوتية.	اللغوي
		3- يسجل الأصوات من قبل من يتميز بحسن النطق وإعطاء كل مخرج حقه.	المدبغ
		4- يوضع نظام لربط الأصوات لتصير كلمة مسموعة	المدبغ
.2	المستوى المعجمي	5- تُحد ألفاظ اللغة	اللغوي
		6- تحد صبغ الألفاظ	اللغوي
		7- تربط بما وضع من أصوات في الفقرة الرابعة من الخطوة الأولى	المدبغ
.3	المستوى النحوي	8- الكشف عن مكونات تركيب اللغة	كتب النحو
		9- تحليل التركيب وذلك بتقسيمه حسب أنواع المكونات	اللغوي
		10- الوصول إلى الدلالات النحوية	اللغوي
		11- الوصول إلى أصغر مكون دلالي	اللغوي

الخطوات	البيان	الوصف	المستول
		12- الوصول إلى أصغر مكون صوتي	اللغوي
		13- ربط المكونات كلها بنظام النحو في فقرة (9-12)	المبرمج
.4	المستوى الدلالي	14- إدخال بيانات الألفاظ اللغوية بالرجوع إلى المصادر اللغوية الأدبية.	مدخل بيانات
		15- إدخال بيانات الدلالة بالرجوع إلى أمهات الكتب التفسيرية والمعاجم اللغوية، وكتب الشروح الأدبية. 16- الربط بين الألفاظ والتراكيب في تلك المصادر بكتب التفسير والمعاجم اللغوية.	مدخل بيانات والمبرمج
.5	مستوى التقنية اللغوية	17- وضع نظام برمجة بين كل ما ورد في الفقرات السابقة (16_1)	المبرمج
		18- التأكد من الوصول إلى الكشف الآلي لنظام التركيب النحوي	اللغوي مع المبرمج
		19- التأكد من الوصول إلى الدلالات الألفاظ والجمل.	اللغوي مع المبرمج
		20- التأكد من الوصول إلى تاريخ الألفاظ وتطور دلالاتها.	اللغوي مع المبرمج
.6	مستوى طرق وأساليب التدريس	21- إعداد المحتوى العلمي الإلكتروني لما تمت برمجته.	اللغوي
		22- تصميم الوسائط التعليمية المتعددة.	المصمم
		23- توضع أساليب وطرق تدريس المادة للناطقين بها.	طرق التدريس
		24- توضع أساليب وطرق تدريس المادة للناطقين بها.	طرق التدريس

فالمخطوات (1) إلى (5) تُمثل البعد العلمي والتقني لعملية استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تعليم اللغة للناطقين بها، وبغيرها. والخطوة (6) فقط تُمثل البعد المنهجي والمتعلق بطرق وأساليب تعليم اللغة؛ وهذا الجانب لن أتطرق إليه في هذا البحث لما أشبع به من دراسة وبحوث في المؤتمرات والندوات. فالدعوة إلى نظرية جديدة تتمثل في التركيز على الخطوات الخمس الأولى والمهمة في عملية استخدام التقنية لأغراض لغوية.

وأما "المستعمل": فهو الذي استخدمه العرب للدلالة على معنى معين، وهو على عكس الأول⁽¹⁾.

2.1.3 معرفة تاريخ استخدام الألفاظ وتطور دلالاتها عبر التاريخ:

يربط كل لفظ بدلالاتها في مصادر المعطيات اللغوية ينتج منه معرفة تاريخ استخدام الألفاظ عند العرب، وتطور دلالاتها، لكن بشرط أن يراعى عند عملية إدخال البيانات ما يأتي:

- 1) إدخال اسم المؤلف كاملاً.
- 2) سنة ولادته ووفاته.
- 3) عصر الذي عاش فيه (جاهلي، إسلامي، أموي، عباسي، أندلسي، عثماني، معاصر).
- 4) مؤلفاته الأساسية.
- 5) أساتذته وطلابه.

3.1.3 التصحيح اللغوي للألفاظ:

إذا أتقنا العمل في جميع مراحل تنفيذ مشروع هذا البحث، ستقوم بيئة التقنية المستخدمة في المشروع على كشف أوتوماتيكيا الأخطاء المطبعية أو الإملائية للفظ؛ وهذه الميزة نجده الآن في "مايكروسوفت" لكن في مستوى أدنى بكثير من مستويات بقية اللغات الغربية، ولعل هذا البحث سيوفر مستوى 90 إلى 100% من تصحيح لغوي للألفاظ.

2.3 النتائج المتعلقة بالجانب النحوي

من خلال "منهج النحو الإلكتروني"، وتطبيق جميع خطواته نتوقع:

1.2.3 التصحيح النحوي:

وعلى منوال التصحيح اللفظي سيكون التصحيح النحوي، إلا أنَّ مستوى الضبط فيه سيكون أصعب - وربما أقل - عن مستوى الألفاظ؛ لأن درجة النجاح يرجع إلى مستوى دقة

(1) الصاحبي: ص82، وينظر: سر الفصاحة (ابن سنان الخفاجي): ص40، وجمع الهوامع: 31/1.

البرمجة في كشف الأتوماتيكي لأنظمة التركيب.

2.2.3 سهولة الوصول إلى نظام التركيب:

يستطيع متعلم اللغة بمجرد كتابة جملة ما أن يستمع إلى النطق الصحيح نحوياً لتلك الجملة، مع إمكانية الوقوف على كل القاعدة النحوية التي تتعلق بتلك الجملة، والتصحيح الآلي للجملة الخاطئة نحوياً، واقتراح الأساليب اللغوية الصحيحة.

3.2.3 نقد منهج المدارس النحوية، وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بها.

لقد قام منهج النحو البصري على عدة أصول من الأدلة؛ أهمها استقرار المسموع عن العرب الفصحاء القاطنين في قلب الجزيرة العربية البعيدين عن الاختلاط، ثم الاستنباط من المطرد الغالب من هذا المسموع قاعدة لغوية⁽¹⁾؛ يقول ابن جني: "فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطرداً"⁽²⁾. وأما منهج الكوفة فقد قام على اعتماد على كل مسموع وإن قلّ والقياس عليه⁽³⁾.

ومن خلال "منهج النحو الإلكتروني" نتوقع التأكد من مدى صحة بعض التهم الموجهة إلى نخاة البصرة بأنهم لم يتقيدوا بضابط الأخذ عن القبائل البدوية الفصيحة في تطبيقاتهم النحوية، وأنهم احتجوا بشعر كثير من تلك القبائل التي صرّحوا أنه لا تؤخذ عنها؛ مثل: قضاة، وغسان، وإياد، وتغلب، وبعض الحاضرة: كالمدينة، والطائف، والحيرة، فهل هذه التهمة صحيحة؟ وهل هذه الأشعار في الأصل للقبائل الفصيحة البدوية ثم انتقلت إلى غيرهم في الحضر؟ أم أنه أخذت من القبائل البدوية قبل فساد لغتها؟ خلال "منهج النحو الإلكتروني" نتوقع الوصول إلى جواب شاف إذا ما روعيت عند عملية إدخال بيانات المعطيات اللغوية تلك الضوابط المذكورة في "نتائج متعلقة بألفاظ اللغة".

(1) ينظر: لمع الأدلة: ص81، والاقتراح: ص13.

(2) الخصائص: 97/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 465/1، ومغني اللبيب 306/1 و314 و315، و بغية الوعاة: 164/2.

3.3 النتائج المتعلقة بالجانب المنهجي:

أما ما يتعلق بأساليب وطرق تدريس اللغة فمن خلال "منهج النحو الإلكتروني" يستطيع الدارس الوصول إلى:

- أ- نظام لغوي بطريقة سهلة وميسرة ومعززة بنماذج من الجمل.
- ب- النطق الصحيح للكلمات كما ينطقها أصحاب اللغة رغم أنه لم يعيش بينهم.
- ج- اختيار أسلوب التعلم الذي يتفق مع دارس اللغة، وعدد المرات التي تؤدي إلى ترسيخ المعلومة في ذهنه، من غير قيود زمانية ولا مكانية.
- د- التعلم الذاتي للغة من دون معلم.

المراجع العلمية

أ- المراجع العربية

1. الاستشهاد بالحديث (محمد الخضر حسين)
2. الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط 1411هـ-1991.
3. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ط 1973.
4. الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، بيروت- لبنان. ط 3، 1391هـ-1971م.
5. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط 1418هـ-1998م.
6. الألسنية، علم اللغة الحديث، مبادئها وأعلامها، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان. ط 1973.
7. إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان. ط 1406هـ.
8. بغية الوعاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان. ط 1، 1419هـ- 998م.
9. البنى النحوية، تشومسكي، ، نوام تشومسكي ترجمة: د. يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط 1، 1987م.

- 10 تاريخ اللغة والآداب العربية، شارل بلا)، ترجم: رفيق بن وناس، وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان. ط1، 1997م.
- 11 تشومسكي، جون لونز، ترجمة، د. محمد زياد كبة، النادي الأدبي، الرياض، السعودية، 1407هـ-1987م.
- 12 التطور النحوي، برجشتراسر)، المستشرق برجشتراسر، تر: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 417هـ-1997م.
- 13 الجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني) 25-26،
- 14 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت عبد السلام هارون، ط2 1979م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- 15 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان.
- 16 الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل، ط1، 1405هـ-1985م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة-السعودية.
- 17 الدرس النحوي في القرن العشرين، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، ط1، 1425-2004م، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.
- 18 دروس في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، دار العربية للكتب، طرابلس، ليبيا، ط1، 1405-1985م.
- 19 شرح الكافية (الاسترادي): 8/1
- 20 شرح المفصل، ابن يعيش (أبو لابقاء يعيش بن يعيش بن محمد)، ط عالم الكتب، بيروت-لبنان.
- 21 الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسن ابن فارس بن زكريا، تح: السيد أحمد صقر، ط1977م، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- 22 العربية، يوهان فيك، تح: د. رمضان عبد التواب، ط1، 1400هـ-1980م، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- 23 العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط دار الهلال، بغداد- العراق.
- 24 في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، ط1، 1407هـ-1987م، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- 25 في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط4، 1973م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر.
- 26 في النحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمايره، ط1، 1404هـ-1984م، عالم المعرفة، جدة-السعودية.
- 27 في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، ط1، 2003م، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر.
- 28 القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط1، 1415هـ-1995م، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر.
- 29 الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، ط3، 408هـ-1988م، مكتبة الخانجي القاهرة-مصر.
- 30 اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، ط1، 1418هـ-1999م، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان.
- 31 اللسانيات واللغة العربية (د. عبد القادر الفاسي)
- 32 اللغة ومشكلات المعرفة، نعم تشومسكي، بترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، الموقع www.iub.edu._arablngugebook.
- 33 اللغة، جورج فندريس، تح: عبد الحميد الدوخلي، ومحمد القصاص، بلا سنة

- الطباعة ولا دار النشر.
- 34 ملح الأدلة، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري،
تح: سعيد الأفغاني، ط1391هـ-1971م، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- 35 مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدّور، ط2، 1419هـ-1999م، دار الفكر،
دمشق-سوريا.
- 36 مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تح: عبد السلام هارون، ط2،
دار المعارف، القاهرة-مصر.
- 37 مجلة مجمع اللغة بالقاهرة
- 38 مدارس اللسانيات، جفري سامسون، بترجمة، د. محمد زياد كبة، ط1،
1417هـ، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض-السعودية.
- 39 المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة-مصر.
- 40 مدخل إل دراسة الجملة العربية، د. محمد أحد نخلّة، ط1، ، 1408هـ-
1988م، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان.
- 41 المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، د. عبد المجيد
عابدين، ط1، 1951م، مطبعة الشيكشي، القاهرة مصر.
- 42 المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح:
فؤاد علي منصور، ط1 1998 دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- 43 معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1،
مطبعة دار الكتب المصرية، 1374-1955م. وتح: د. عبد الفتاح إسماعيل
شليبي، ط1 1972م، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة-مصر.
- 44 معجم الأدباء، لياقوت الحموي، نشر مرجيلوث، ط1963، بيروت-لبنان.
- 45 معجم اللسانيات الحديثة (إنجليزي-عربي)، د. سامي عياد حنا، وآخرون،
ط1997م، مكتبة لبنان. بيروت-لبنان.

- 46 مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، 1411هـ-1991، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- 47 المفصل في صنعة الإعراب، أبي القاسم محمود بن عمر الزخشي، تح: د.علي بو ملحم، ط1، 1993، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان.
- 48 المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، قلوب، مصر.
- 49 النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، ط1406هـ-1986م، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان.
- 50 نزهة الألباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار نهضة مصر، القاهرة-مصر.
- 51 النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، بتصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع - شيخ عموم القارئ: بالديار المصرية.
- 52 همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط مكتبة التوفيقية، مصر- القاهرة.
- 53 في أصول الكلمات (د. محمد يعقوب تركستاني): ص23.

ب- المراجع الأجنبية:

54. Chomsky, Syntactic structures, p 20-21 The Hague: Mouton1957.
55. Dictionnaire de La Linguistique Georges Mounin, 2em édition, Quadrige, paris 1995.
- H.G. Widdowson, An Applied Linguistic Approach To Discourse Analysis, in this below link
http://www.oup.com/elt/catalogue/guidance_articles/discourse_analysis?oupp_jspFileName=document.jsp&cc=my